الجمهورية التونسية
وزارة المالية
الإدارة العامة للأداءات
وحدة النزاع الجبائي والصلح القضائي
عدد 5598 بتاريخ 21 جويلية 2011

مذكـــرة
إلـى
السيد رئيس وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية
والسادة رؤساء المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات

الموضوع: حول إجراءات المراجعة الجبائية المعمقة للأشخاص الذين تمت مصادرة أملاكهم.
المرجع: المذكرة الإدارية عدد 3629 بتاريخ 9 ماي 2011 .
المصاحيب: جدول.

وبعد، حيث تمت دعوتكم بمقتضى المذكرة المشار إليها بالمرجع إلى الشروع في عملية المراجعة المعمقة للأشخاص الذين تمت مصادرة أملاكهم لفائدة الدولة التونسية طبقا لأحكام المرسوم عدد 13 لسنة 2011 المؤرخ في 14 مارس 2011 المتعلق بمصادرة أموال وممتلكات منقولة وعقارية.

وحيث طرحت تساؤلات عديدة بخصوص إجراءات مراجعة الوضعية الجبائية للمعنيين بالأمر يحوصل الجدول المصاحب أهمها والإجابات المتعلقة بها.

هذا وتجدر إفادتكم بأنه تم بمقتضى الفصل 2 من المرسوم عدد 47 لسنة 2011 المؤرخ في 31 ماي 2011، المتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 13 لسنة 2011 المتعلق بمصادرة أموال وممتلكات منقولة وعقارية، تنقيح الفصل 6 من المرسوم المذكور بإضافة فقرة ثانية إليه تنص على ما يلي: **" غير أنه يجوز للدائنين العموميين التصريح بديونهم في أجل أقصاه شهران من تاريخ صيرورتها ثابتة".**

لذا، فإن السيد رئيس وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية والسادة رؤساء المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات مدعوون إلى السهر بصفة شخصية على ضمان تطبيق الإجراءات الواردة بهذه المذكرة والتقيد بأجل المراجعة المنصوص عليه بالفصل 40 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية بصرف النظر عن أجل الأربعة أشهر الذي تم تحديده لإصدار قرارات التوظيف الإجباري وتثقيل الديون الجبائية والمضمن بالمذكرة الإدارية عدد 3629 بتاريخ 9 ماي 2011.